العدد (2196) السنة الثامنة - الأربعاء (20) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

على هامش الصراحة

أريدك تطلع الأول

■ إحسان شمران الياسري

أصبح (أبو حسون) رجلا وتحمّل مسؤولية عائلة سعيدة وبيت آمن.
وليته تحمّل مسؤولية نفسه ومستقبله عندما كان في الصف الخامس الابتدائي، يوم غادر قاعة الامتحان بعد ثلاث دقائق من توزيع الأسئلة.
وفي الامتحانات تحدث مثل هذه الأمور فيترك الطالب قاعة الامتحان إن فاجأته الأسئلة فأدرك انه (ولا طّكة) أو إن وعكة صحيةً مفاجئةً ألمّت به.. وأحياناً تكون المغادرة احتجاجاً على سلوك المراقبين أو للتضامن مع شعب شقيق أو صديق يواجه بالصدور العارية دبابات الدكتاتورية!.
وقريباً من هذا، يُغادر بعض الناس قاعات الاجتماعات للاحتجاج أو للاعتراض أو لإثبات موقف أو إرسال رسالة.. وقد غادرنا أحد الاجتماعات المهنية في تونس احتجاجاً على غياب العلم العراقي أمام الوفد العراقي.. وقد تدارك المُضيّفون الموقف بأن حلف رئيس المؤتمر وهو أستاذ تونسي عظيم بالعباس أبو فاضل بأنهم بحثوا عن العَلم على مدى يومين ولم يجدوه، وتم حل المشكلة لاحقاً ..
فهل غادر فالح ابن سيد مهدي قاعة الامتحانات بعد ثلاث دقائق من توزيع الأسئلة لأحد تلك الأسباب؟ هذا هو السؤال الذي حاول مسؤول القاعة الحصول على إجابته..
وين رايح وليدي –هسّه وزّعنا الأسئلة؟!
استاذ.. استاذ.. چا مو أبوي كال أريدك تطلع الأول !
وبهذا المستوى من الفهم نصنع بعض منجزات حياتنا.. وأحسب أن ألف (أبو حسون) يعيش بيننا ويحتكم على جزء كبير من أقدارنا.. ومثلما يوجد ألف (سيد مهدي) يريد الخير لنا ويريدنا أن (نطلع الأول) في كل شيء، يوجد ألف أو مليون (أبو حسون) معنيّ بتنفيذ توجيهات وأماني السيد الوالد !! بالطريقة إيّاها.. فلا يدوم (التبليط) إلا أسابيع ثم يعود كما لو لم يكن.. وتتحطم الآلات بعد إصلاحها بأيام.. ويُشترى الأثاث فلا يصمد للاستخدام أكثر من شهر.
وتستهتر لجان المشتريات لعدم وجود معايير للمساءلة.. وتتطرف هيئات المساءلة لأنها لم تضع معايير لعملها، ويُفترس الموظفون الشرفاء بسبب أخطاء حتمية في العمل ،فيما ينجو الفاسدون لأنهم يخططون للنجاة.. أما الشرفاء فلا يُخططون للنجاة لأنهم يراهنون على عفتهم فيسقطون ضحايا رعونة الرقباء وعدم فهمهم وظيفة الرقابة.
ويبقى أبو حسون مثالاً يحمل كل عنفوان الغلط الذي نقع فيه، ليس بسبب الغباء بل لسوء التوصيل!

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

برنامج الحكومة

حسين عبدالرازق

انشغل الرأي العام وبعض القوى السياسية منذ الإعلان عن تكليف د. عصام شرف بإجراء تعديل على حكومته، بأسماء الوزراء الحاليين المرشحين لترك مواقعهم أو المتوقع احتفاظهم بمناصبهم، وأسماء الشخصيات «السياسية أو الفنية» المرشحة لدخول الحكومة الجديدة. ولم يتوقف أحد - إلا في ما ندر - حول سياسة الحكومة الثانية لشرف وبرنامج عملها، خاصة والمفترض انها حكومة قائمة حتى نهاية الفترة الانتقالية في «نوفمبر - ديسمبر» هذاالعام والتي قد تمتد خلال عام ٢٠١٢ طبقا للقراءة الدقيقة للإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس الماضي وبيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الصادر في ١٢ يوليو.

واستعراض الأسماء التي طرحت عبر أجهزة الإعلام، استناداً للقاءات معلنة أو سرية تم تسريبها بين رئيس مجلس الوزراء وعدد من الشخصيات، أو ترشيحات بادرت بها جماعات منظمة مثل «الجمعية الوطنية للتغيير» أو «الجبهة الحرة» أو «اتحاد شباب الثورة» أو «اللجنة الخماسية الممثلة للقوى الثورية للشباب» تشير إلى حقيقتين:
فالغالب عن الأسماء المرشحة . والتي تنتمي إلى أجيال مختلفة من الذين جاوزا السبعين عاما وحتى الذين مازالوا في بداية الثلاثينيات . هو عدم الانتماء السياسي والحزبي أو ما يطلق عليهم «المستقلون»، وبعضهم كان منتمياً لحزب من الأحزاب ثم تركه لسبب أو آخر وأصبح مستقلا. فمن بين ٢٥ اسماً طرحت في الصحافة يوم الجمعة الماضي هناك ١٩ اسماً من غير المنتمين حاليا لأي حزب سياسي سواء الاحزاب القائمة قبل ثورة ٢٥ يناير أو التي تم تأسيسها بعدها، والاسماء الستة الباقية والمنتمية لأحزاب سياسية لم ترشحها أحزابها ولكنها رشحت لشخصها وليس على أساس الانتماء الحزبي!
ويكاد يكون ترشيح هذه الأسماء قائما على أساس مدى شيوعها من الصحافة وأجهزة الإعلام سواء كانوا ٤ صحفيين محترفين أو ٦ آخرين يكتبون بصفة منتظمة في الصحافة أو نجوما دائمين في برامج التليفزيون الحوارية، أو يتم الحديث عنهم بصورة مكثفة في الإعلام كخبراء وفنيين

في مجالات تخصصهم. ولكن الظاهرة الاساسية هي غياب أي برنامج معلن أو متفق عليه للحكومة القادمة. وقضية البرنامج ليست قضية شكلية أو ثانوية، بل هي جوهر العمل السياسي والتنفيذي في المرحلة الانتقالية. هناك اجتهادات مختلفة حول الاوضاع والمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في مصر قبل وبعد ٢٥ يناير وطرق حلها والمنطقي أن تطرح الحكومة بمجرد تشكيل برنامجها لحل هذه المشكلات والقضايا، بل أن يكون ذلك واضحاً أثناء مشاورات التشكيل لكي يقبل المرشح لأي منصب وزاري المشاركة في الحكومة أويرفض على أساس قبوله أو رفضه هذا البرنامج.
وهناك ثلاثة تحديات أساسية تواجه الحكومة:
التحدي الاول هو تحقيق الأمن. فمصر تعاني منذ ٢٨ يناير ٢٠١١ فراغا أمنيا، بدأ باختفاء الشرطة وانسحابها وتخليها عن دورها في تأمين المدن والاحياء والقرى والمواطنين، بعد أن استخدمت العنف في أقصى صوره ضد ملايين المتظاهرين في ميدان التحرير والسويس ومحافظات مصر المختلفة، ثم تسهيل هروب ٢٣ ألف سجين، ومؤامرة اقتحام أقسام الشرطة وحرقها وسرقة ما بها من سلاح وقع في يد البلطجية الذين أشاعوا الرعب في البلاد لعدة أسابيع. وفي استطلاع للرأي قام به مركز دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء منذ ٣ أشهر قال ٩٢٪ من المصريين ان مطلبهم الأول من الحكومة هو توفير الأمن. ورغم أن الأوضاع الأمنية تحسنت نسبياً وبدرجة معقولة في الشهرين الأخيرين، لكن الأمن مازال تحديا حقيقيا إضافة إلى أهمية إعادة تأهيل جهاز الشرطة ليصبح في خدمة المجتمع والشعب والوطن، بعد أن كان دوره ومهمته الاساسية هو حماية الحكم والحكام والحركة الاخيرة التي أصدرها وزير الداخلية وشهدت إحالة ٥٠٥ لواءات و١٦٤ عميدا وعقيدا للمعاش نقطة بداية لابد من البناء عليها.
التحدي الثاني هو التحدي الاقتصادي الاجتماعي. فمصر تواجه منذ السبعينيات أزمة اقتصادية اجتماعية ناتجة عن سياسات الحكم المتبعة منذ عام ١٩٧٤ والقائمة عى انسحاب الدولة من الاستثمار والانتاج وتوفير الخدمات الاساسية والرهان في التنمية على آليات السوق والرأسمالية المحلية الضعيفة والاستثمار الاجنبي الذي لا يعد السوق المصري سوقا جاذبة له، وما أدت إليه هذه السياسات . خاصة منذ تسعينيات القرن الماضي . من تعمق الأزمة ونمو قطاع الخدمات والتجارة والسمسرة على حساب الصناعة والزراعة. وزاد الأمر خطورة النتائج السلبية التي تعقب الثورات عادة والتي أدت بعد ثورة ٢٥ يناير الي تراجع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من أبرز ملامحها ارتفاع الاسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور وارتفاع نسب البطالة وازدياد نسب من يعيشون تحت خط الفقر. التحدي الثالث هو تحدي التحولٍ من نظام حكم استبدادي قائم منذ أكثر من ٤٠ عاماً بدستوره وقوانينه والشورى والمجالس المحلية، فمازال النظام القديم قائما ولم يتم تصفيته، ولم يتم تأسيس النظام الجديد القائم على دولة مدنية ديمقراطية حديثة بعد. والفترة الانتقالية حاسمة في حل هذا التحدي.
ومن حق الرأي العام والأحزاب والقوى السياسية أن تعرف برنامج الحكومة لمواجهة هذه التحديات، لتمنحها ثقتها أو تحجبها عنها.

«عبد الرسول» .. «رائد الأمل»

فريدة النقاش

«رائد الأمل» ذلك هو اللقب الذي منحه طلاب جامعة أسيوط لأستاذهم الدكتور السيد عبدالرسول أستاذ هندسة الفلذات والذي حكى هذه الواقعة في كتابه الممتع «مذكرات أستاذ جامعة» مع عنوان جانبي كتلخيص لسيرة حياته هو «المقاومة والصمود والتغيير.. أسلوب حياة».
جمع مؤلف الكتاب بين التخصص العلمي الدقيق الذي درسه على أعلى مستوى في كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وبين الاهتمام بالشأن العام والثقافة السياسية، وفي تجربة حياته لعبت الإرادة دورا أساسيا منذ أن أرغمه أبوه على الدخول إلى الكتاب وهروبه منه حتى وصل عدد الكتاتيب إلى تسعة وتخرج وهو في التاسعة عشرة في كلية العلوم جامعة الإسكندرية وحلم بأن يكون عالم ذرة لكنه أصبح عالما في هندسة وتكنولوجيا المواد.
وكان شعاره إذا كان المستقيم هو أقصر خط بين نقطتين، فإن الاستقامة بدورها هي أقصر الطرق للنجاح، وكان من أوائل العلماء الذين دعوا لاستخدام الطاقة الشمسية وربط الجامعة بالصناعة، وقضى معظم سنين عمله العلمي أستاذا في جامعة أسيوط التي كان اسمها الأول جامعة «محمد علي»، ارتبط بطلابه ارتباطا وثيقا مضيفا إلى العلم الأنشطة الرياضية والفنية، وكانت سيرة المناضل الثوري تشي جيفارا قد أسرته واقتبس منه تعريفا للإنسان الاشتراكي بأنه: «أكثر من ينتج، وأقل من يستهلك».
تعرف جيدا على التوجه البراجماتي الانتهازي في تعامل نظام ثورة يوليو مع الاتحاد السوفيتي حين خصصت موسكو ما يزيد على ثلاثمائة منحة دراسية لمصر وأعلنت الحكومة المصرية أنها بعثات خارجية دون أن تفصح عن أنها منح من الاتحاد السوفيتي الذي كانت سمعته العلمية قد وصلت إلى عنان السماء بعد أن تفوق على أمريكا بإرسال أول مركبة للفضاء.
وفي تجربته مع المبعوثين المصريين هناك اصطدم بضحالتهم السياسية، وتابع مبكراً جداً الدور الذي لعبه «السادات» في إفساد العلاقات بين القاهرة وموسكو حين قررت الحكومة بعد زيارة له قبل أن يصبح رئيسا رجوع جميع المبعوثين من الاتحاد السوفيتي وعقد في القاهرة مؤتمر «هزلي» للمبعوثين كانت رسالته الأساسية هي تحذيرهم من الوقوع في براثن الشيوعية، واطلع «عبدالرسول» على الجانب الآخر والمعتم للحياة في الاتحاد السوفيتي حيث البيروقراطية والرقابة.
وفي ما بعد كان «السادات» هو الذي وقع معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتي وقام هو أيضا بإلغائها ثم طرد الخبراء السوفييت الذين كانوا يعملون في القوات المسلحة، وتآمر مع «جعفر النميري» لإعدام قادة الحزب الشيوعي السوداني.
كذلك يحكي المؤلف شهادته على أنواع من التردي الأخلاقي والنفاق ومماألأة السلطان وإحلال المواطن الرديء محل المواطن الصالح في الجامعة وخارجها وأخذ يمني نفسه باليوم الذي يعرف فيه «جمال عبدالناصر» مقدار التشوه الذي حدث للثورة ويقف بنفسه علي ما يرتكب باسمها في البلاد من آثام، وذلك بعد أن استمع لأحدهم وهو يقارنه – أي عبدالناصر – بالأنبياء قائلا إنه يتفوق عليهم. وانتقد «عبدالرسول» بمرارة كل التنظيمات السياسية التي أنشأتها ثورة يوليو لأنها كانت منظمات طفيلية ضمت عادة مجموعة من المنتفعين شجعوا على آفة عبادة الفرد في ظل نظام اعتمد منذ بدايته على نفس الأجهزة الأمنية البوليسية التي تكونت في العهد الملكي.
ولكن عبدالرسول لم يكن بدوره بعيدا عن عبادة الفرد فحين مات «عبدالناصر» كتب قصيدة يخاطب فيها الكنانة قائلا «مات مغنيك الوحيد».
وفي بعثته إلى الولايات المتحدة الأمريكية استطاع أن يكتشف عمق التحيز لإسرائيل وهو التحيز المبني على أساس ديني. خاصة أن هزيمة ٦٧ وقعت وهو هناك، وهناك أيضا «زاد إيماني بضرورة العمل على تغيير نظام الحكم الذي حملته مسؤولية الهزيمة» وهكذا اخترمت في ذهنه فكرة إنشاء تنظيم أسماه «ثورة الأحرار»، وقاده التنظيم في ما بعد إلى السجن، ومن السجن كتب رسائل جميلة لزوجته وذلك في سياق الصياغات الأدبية التي قدمها في بعض أجزاء الكتاب «نجحت وحدي في الخروج من ظلمة الرحم إلى ظلمة الحياة دون انتظار القابلة» كما أنه يحكي حكايات ساخرة بمنتهى الجدية خاصة حين ترفض صديقته الأمريكية الزواج منه بسبب صرصار وجدته في الشالية.
لكن عبدالرسول يتعامل مثله مثل المواطنين قليلي الثقافة مع مفهوم ديكتاتورية البروليتاريا في شكله التبسيطي الدعائي وذلك في معرض نفيه تهمة الشيوعية عن نفسه، وحين تحدث عن نادي الفكر الناصري في الجامعة تجاهل نادي الفكر الاشتراكي الذي لعب دورا مركزيا في احتجاجات الطلاب في السبعينيات، كما أنه لجأ إلى التحليل التآمري حين تحدث عن هذه الاحتجاجات باعتبارها صناعة حكومية.
ورغم الأخطاء اللغوية وبعض المبالغات غير المنطقية.. فإننا بصدد سيرة تستحق القراءة خاصة أن قلائل من الذين تخصصوا في العلوم هم الذين كتبوا سيرتهم عن مشاركتهم في الحياة العامة.

الترشيق وخارطة الطريق

ستار الوادي

بعد الضغط الشعبي والجماهيري المتمثل بخروج آلاف المتظاهرين من أبناء الشعب العراقي في المحافظات كافة ومن مختلف مشاربهم ومذاهبهم في يوم واحد أسموه ثورة الغضب العراقي. وكان انطلاق المظاهرات قد جاء من أساس مشروع وقانوني ولأسباب حقيقية واقعية وليس وهمية وخيالية لمعاناة طال الصبر عليها كثيراً، مما ولّد ضغطها انفجارا وهي متمثلة بفشل الحكومة في تقديم الخدمات العامة في جميع المجالات والسكوت وعدم محاسبة الفاسدين والمفسدين وهشاشة الوضع الأمني في أنحاء العراق كافة. وتأسيساً على ما تقدم رفع المتظاهرون مطالب منسجمة ومتوافقة مع الدوافع والأسباب الدافعة للتظاهر ومنسجمة في منطلقاتها مما ضمنه وكفله الدستور من حق التظاهر وتقديم المطالب المكفولة دستورياً. للوهلة الأولى أصاب الحكومة الخوف والهلع وخاصة في مرحلة الاستحضارات للتظاهر وتقديم طلبات لذلك وقرار الإجازة والموافقة على خروجها. على اثر ذلك حاولت الحكومة منعها بأي طريقة ، وكانت هذه أول محطة في خارطة الطريق التي انتهجتها الحكومة من فترة الاستحضارات واثنائها وما يجري بعدها ،فتضمنت هذه المحطة أساليب المنع ومنها التهديد بأن الإرهاب سوف يستهدف المتظاهرين بالمفخخات والانتحاريين وغيره من الأمور التي مازالت ترعب الناس وتخوفهم. وأما أثناء المظاهرات وهي المحطة الثانية فقد أخذ الأسلوب اتجاهين عملت الحكومة عليهما، الاتجاه الأول كان مسلكا إجرائيا تمثل بنزول القوات الأمنية إلى ساحة المظاهرات في كافة صنوفها وأسلحتها مما أحدث حالة تصادم قوي أوقع الشهداء والجرحى ووصل مستوى التدخل إلى استخدام أسلحة القوة الجوية بأسلوب الطيران الواطئ ،وهذا كان أول اختبار حقيقي للقوات المسلحة بكيفية التعامل مع المتظاهرين السلميين في ظل النظام الديمقراطي الحالي ،وكانت النتائج الفشل الذريع للقوات المسلحة وأصبح يقيناً قاطعاً أنها مازالت مسيسة وتتبع أجندة الحكومة وهذا ما أحدث شرخا بمستوى علاقة الشعب بالقوات المسلحة وبقيت النظرة وصفة القمع ملتصقة بالمؤسسة العسكرية. وأما الاتجاه الثاني فقد أخذ مسلكين، الأول: هو القيام بحملة إعلامية مغرضة بتخوين المتظاهرين وإلصاقهم بالقاعدة والبعث وإن لديهم نوايا لإحداث الفوضى واستهداف وسرقة الممتلكات العامة وهذا لم يحدث ،مما دحض ادّعاء الحكومة وحملتها الإعلامية والنفسية في مهدها. أما الثاني المتمثل بحملة الاعتقالات التي طالت ا لمنظمين والمشرفين والداعين إلى التظاهر، وجرى اعتقالهم بعد انتهاء المظاهرات الأولى بساعات واقتيدوا إلى السجون تحت تحقيق وتعذيب مروع وغير أخلاقي ،مما أثار حفيظة كل المنظمات والدول على حد سواء تجاه هذه التصرفات واعتبروها خرقاً فاضحاً للحريات العامة. وبناء على ما تقدم وللضغوط التي مارستها المؤسسات المدنية والدينية والدولية وفي المقدمة منها أمريكا استجابت الحكومة استجابة خجولة ومترددة بأن تتعامل مع مطالب المتظاهرين بجدّية بالرغم من أنها لا ترتقي إلى مستوى الطموح والأماني، وكانت هذه محطتها الثالثة في خارطة الطريق التي تضمنت أعطاءها مهلة مئة يوم لكي تتمكن من أن تضع الوزارات على المسار الصحيح ومعرفة مدى القدرة على تقديم الخدمات العامة مع العرض أن خارطة الطريق تشبه إلى حد ما لعبة المتاهات التي يكون مدخلها واضحا جداً ولكن الوصول إلى مخرجها يحتاج إلى جهد غير اعتيادي لأنك ستمر بطرق فيها الكثير من التعرجات والانحناءات والاستدارات غير القانونية مما يعقد الخروج منها سالما ويستنزف مزيداً من الوقت ،وهذا يكون على حساب المتفرجين والجماهير،إذ بما أنها مفتوحة ستكون بدون جدوى .. وما جرى أثناء المئة يوم عبارة عن اتهامات متبادلة بين الحكومة من جهة والبرلمان والكتل السياسية من جهة أخرى. بمحتواها العام هو التنصل من المسؤولية وإلقائها على عاتق الطرف المقابل. وتواصلت الحرب الإعلامية بين الأطراف المذكورة إلى ذروتها مما هدد العملية السياسية بالانهيار والفناء. وعندما أوشكت المئة يوم على الانتهاء قرر دولة رئيس مجلس الوزراء نقل وقائع جلسات ا لمجلس مباشرة على الهواء، ولكن ما هو المغزى والحكمة من هذه الخطوة التي شكلت الخطة الرابعة من خارطة الطريق؟ هل هو تطبيق لمبدأ الشفافية التي هي احد مقومات العمل الديمقراطي، أم الهروب من المسؤولية وإلقائها على عاتق الوزير المعني ومن خلفه الكتلة التي ينتمي إليها؟ أو لفضح الوزراء المقصرين والفاشلين وكتلهم؟ أم هنالك إسقاطات سياسية يبعثها دولة رئيس مجلس الوزراء لكتل بعينها؟ أم أراد كسب ثقة الشعب ليكون الى جانبه في الخطوات التالية؟ أم هنالك غاية في قلب يعقوب؟ وجرى تقسيم الجلسات العلنية الى قسمين ،القسم الاول: الوزارات بصنوفها: الخدمي والسياسي والطفيلي المتمثل بوزارات الدولة .. ومن ثم الهيئات المستقلة المرتبطة بمجلس الوزراء، ففي ما يخص القسم الأول كانت هنالك مؤشرات غير مشجعة وخطرة وخارج النظم السائدة في عمل الحكومات ،وما تم تأشيره هو أن اغلب العروض كانت اجتهادية وشخصية وتميل إلى مدى مؤهلات الوزير من عدمها وغياب المرجعية الملزمة لأداء وتنفيذ الوزراء. أي بمعنى كان دولة رئيس مجلس الوزراء مستمعاً ولا توجد تحت يده خطط معدة مسبقاً لكل وزارة موضوعة بمنهج زمني ودليل عمل متفق عليه مسبقاً لفترة معلومة لكي نعرف نسب الانجاز مقارنة بالمجمل النهائي وصولاً للهدف المرجو ... على أن يكون لكل وزارة برنامج عمل سنوي أو مرحلي معتمد من وزارة التخطيط ومتابع من رئاسة مجلس الوزراء . ما تمت ملاحظته أن الوزير عندما يتحدث كان حديثه شفاهيا لا يستند الى ملفات رصينة بل كثرت بين أيدي الوزراء القصاصات الملونة ،وهذا دليل على أن ما تم عرضه عبارة عن ملاحظات وآراء آنية دونت على عجل .. وبناءً على ذلك سيكون التقييم الذي قدمه دولة رئيس مجلس الوزراء فيه كثير من الشكوك وعدم الموضوعية والمهنية والعلمية، ما يكون عرضة للطعن والاستهانة من المتربصين والكتل السياسية التي سوف يطول وزراءها الترشيق. والملافت للنظر أن موضوعه الفساد المالي والإداري لم يتطرق لها أي وزير، وهذا أمر خطر جدا، فهو إما أصبح حالة مألوفة وطبيعية ونخر بجسد الحكومة ومؤسساتها بحيث أصبح لا يستطيع أحد من التجرؤ بالحديث عنه وبيان الدور الذي قام به للقضاء عليه أو والعياذ بالله بأن الوزارة من رأسها إلى قدمها أصبحت تساير وتتعامل بهذا المسلك وقد بات عرفاً مألوفاً .. أعتقد أن من أهم مقومات التقييم النهائي للوزير هو مدى قدرته وإمكانيته على محاربة الفساد والقضاء عليه في وزارته. ان هذا الحقل يجب ان يأخذ أعلى الدرجات في التقييم .. ونتساءل ما هو المعيار الحقيقي المعتمد في التقييم؟ هل لأن عدد الوزارات كثير جدا فيجب تقليصه إلى ٢٠ أو ٢٤ وزارة ،وهذا لا يراد له جهد وتفكير؟ أو هل الترشيق هو حاجة ملحة ومطلوب تقليل الإنفاق الحكومي وتوفير مزيدا من الأموال لصرفها على المشاريع الخدمية التي تصب في الصالح العام، أم هل هنالك وزارات لا مبرر لوجودها مثل: وزارات الدولة البالغة عددها إحدى عشرة وزارة ولها حقوق مالية وامتيازات نفعية وكوادر هائلة حالها حال الوزارات السيادية أنتجتها حكومة الشراكة الوطنية ومبادئ أربيل أم جاء التقييم على أساس العرض الذي قدمه الوزير ومدى مقدرته على إقناع دولة رئيس الوزراء وفريقه من عدمه، أم هنالك متابعة ميدانية وتقارير للجان مختصة لتقييم عمل كل وزارة على حدة أعطت مؤشرات للنجاح والفشل، أم كانت هنالك مرجعية رصينة مقرة مسبقاً اعتمد عليها دولة رئيس الوزراء ومدى التزام الوزير بها من عدمه؟ والفصل المهم في هذه المحطة من خارطة الطريق ما هي الأسس التي سوف تسير عليها عجلة الترشيق التي باركتها الكتل والمراجع منها المدنية والسياسية والدينية. هل على أسس النجاح أو الفشل لعمل الوزير، أم سوف تدخل في طريقة الإقصاء السياسي وهذا أمر مرفوض ومفضوح ؟ أم هل تعتمد على نظام النقاط والتقييم ، أم يبقى نظام الشراكة الوطنية والمحاصصة الطائفية ساري المفعول ، أم مبدأ التوازنات الطائفية سيفرض نفسه في حكومة الترشيق أم هل لدينا خيار لحكومة أغلبية سياسية حاضر أو مقبول على اقل تقدير ؟ إن هذا الفصل مشوش وغير واضح المعالم ويحتاج إلى توضيح الأسس بمزيد من الدراسة والبحث واللقاءات الجادة والمثمرة مع الكتل السياسية والبرلمان ورئاسة الجمهورية لتتبلور المسالك النهائية في عملية ترشيق الحكومة ولتبديد المخاوف والتحفظات لدى الكتل السياسية المشاركة في الحكومة، ومن أهم المخاوف هو أن يتحول السيد المالكي إلى دكتاتور ويعمل اعتماداً على عمل المنظمة السرية وتقاريرها لإقصاء الخصوم المناوئين والانفراد بالسلطة، وهذا يحتاج الى جهد جبار من دولة رئيس الوزراء لإقناع الكتل السياسية بصدق نواياه وأهدافه. واعتقد سيطول النهار والليل علينا ولا يرى الترشيق النور لان هذا الموضوع يحتاج الى جلسات ومناظرات ومبادرات وتعهدات ليكون نافذاً. وان تمكن دولة رئيس الوزراء بالخروج من هذه المحطة فإن محطة أخرى أشد تعقيداً بانتظاره، لأنها تدخل بحقوق الوزراء المرشقين ، وستثار موضوعات ما انزل الله بها من سلطان لكنها خطرة جداً ونتائجها تصب بهدر مزيد من المال العام لجيوب الذين لم يخدموا البلد بأي شكل من الأشكال. ومنها الوزير يعفى أو يحال الى التقاعد وما هي الأسس المعتمدة وما هو مقدار الراتب الذي يجب أن يتقاضاه ؟ وما هي الامتيازات؟ هل هي مساوية لأقرانه أم اقل ؟ وما هو مصير الحاشية التي عملت معه ؟ وهل الوزير الذي كان نائبا في البرلمان يعود الى عضويته بعد الإعفاء والتقاعد ؟ وما هو مصير النائب البديل الذي حل محله عندما أصبح وزيراً ؟ وكيف تصبح العلاقة بين الوزير المقال والكتلة التي رشحته ومصير الالتزامات المادية المتبادلة بين الطرفين التي على أساسها رشح الوزير للمنصب .. وهل المقصرون من الوزراء والفاشلون سيحاسبون ويحالون الى القضاء لمحاسبتهم أم ماذا ؟ وهل الناجحون على ضوء التقييم سيكافئون ويكرمون انطلاقاً من مبدأ الثواب والعقاب ؟ أم سيقتصر الترشيق فقط على وزارات الدولة التي ليس لها اي مهام .. أتوقع ان كل الخيارات مفتوحة لغاية واحدة فقط وهي تعطيل عملية الترشيق وإفراغها من محتواها وجدواها لتبقى حكومة دولة رئيس الوزراء ضعيفة تتقاذفها الأهواء والصراعات ليكون باب المنافع المادية مفتوحا وسهل المنال .. وهل لدى دولة رئيس الوزراء القدرة على إمرار عملية الترشيق بأقصر وقت واقل خسائر بطريقة الحرص على مصالح الشعب والأمة . إني أتوقع إن دولة رئيس الوزراء سيجد نفسه في نهاية المطاف مجبراً على ان يسلك أضيق السبل وأصعبها وأكثرها خسارة وان تمكن من ذلك سوف تكون هنالك خيارات أخرى مفتوحة بطريق الترشيق ولكنها غير مألوفة هذه المرة وان تمكن رئيس الوزراء من الخلاص من إشكالية ومصير الوزير سيدخل في مطب آخر هو التوصيف الجديد لحكومة الترشيق .. هل يراد لها أن تكون حكومة أمن وخدمات ؟ هل تحمل صفة تكنوقراط أم شراكة وطنية ام محاصصة طائفية وحسب المكونات .. وهل تجري مناقلة بالحصص الوزارية والوزير ؟و هل تبقى الوزارات الأمنية شواغر أم يجري إعادة متطلبات وصياغات بالحصص الأمنية .. وهل تبقى أسس ومواصفات الوزراء كما سبق أم تضاف لها أسس ومواصفات جديدة تعقد المشهد السياسي والأمني .؟ وهل حكومة الترشيق ستأخذ مهلة لإثبات جدارتها أم أنها ستنام الى انتهاء الدورة الانتخابية ؟ وهل الترشيق يشمل نواب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، أم هؤلاء خطوط حمر ... كل هذا الحديث يدور على السلطة التنفيذية .. ولكن من حقنا أن نتساءل من سيقود الترشيق في البرلمان ، ومن سيقود الترشيق بالسلطة القضائية ؟ لان المشاكل التي يعانيها الشعب متداخلة بين السلطات وغير محصورة بالسلطة التنفيذية .. لان هنالك تقصير بالدور البرلماني من ناحية المراقبة والتشريع إذ هنالك كثير من القوانين معطلة ولم تشرع لحد الآن، يضاف الى ذلك الدور الرقابي الضعيف جداً . وهنالك تقصير واضح وملموس بالدور الذي تقوم به السلطة القضائية هو التأخر في عدم حسم الكثير من الملفات العالقة للموقوفين في السجون، وأصبح إحقاق الحق يحتاج إلى سنين طويلة من الإجراءات البطيئة مما ولد تماديا وعدم خوف من الكثير من الجماعات المخربة والعصابات .. حقيقة ان مرحلة الترشيق ستمر بإشكاليات معقدة وصعبة وبظروف حرجة جداً وسيعانيها دولة رئيس الوزراء أيما معاناة ،ومرد هذا كله هو عدم الاحتكام الى الدستور والقانون بل جرى كل الاعتماد في السنوات الماضية على المبادرات السياسية والشخصية ومكانة المبادرين وتأثيرهما على العملية السياسية ،طبعاً هذه كلها لا تداوي جروح المواطنين بل إنها قفز فوق الدستور الذي صوت له العراقيون. والمبادرات تزيد المشهد السياسي مزيداً من التعقيد .. وعلى دولة رئيس الوزراء أن يكون مستعداً الى كافة الاحتمالات التي تظهر قبل وأثناء وبعد الترشيق وان تكون لديه الرؤية والحلول والمقترحات التي يمكن أن تمر منها عملية ترشيق الحكومة بسلام .. والأفضل أن تسير خطوة الترشيق بمركب الدستور لكي نتمكن من جني ثمار الترشيق الدستوري المبني على الشروع بالمشروع الوطني لتأسيس مؤسسات مدنية دستورية تلبي طموحات وحاجات الناس للوصول بالأداء الحكومي إلى أقصى ما يمكن ابتغاء مرضاة الله والضمير والشعب وان الناس بانتظار النتائج وما سيؤول له الترشيق .. وخلاف ذلك ستصبح الخيارات أمام الشعب مفتوحة على مصراعيها .. وعلى الكتل السياسية جميعاً معاضدة هذه الخطوة بمصداقية عالية وان تتناسى خلافاتها وأطماعها وتتسامى قليلاً عما تشعر به من أنها مغبونة حسب ما تظن وتعتقد.

هل تعرفون ماهو الفقر ؟

نزار عبد الستار

أتعلمون لماذا وصف الله الجنة بأنها أشجار وأنهار ولبن وعسل وثمار طيبة؟! قال هذا لأن الفقير يكره الفصول كثيراً. يكره أن يأتي البطيخ والعنب ويرحل البرتقال والليمون. يكره بصر الأطفال وكل ما تنتجه الصين من ألعاب وأحياناً يكره أفلام الكارتون لأن الأمر محرج في النهاية. محرج أن تكون أباً فقيراً يلمّ من العربات في نهاية المساء ما لم يشتره الاغنياء. الفوائد الكبيرة لا تذهب إلى الفقراء. إنهم كائنات دهنية بينما الاغنياء كائنات بروتينة. الفقراء بشر من ألياف بينما الأغنياء بحر من الفيتامينات.
الفقر يعني أن تكون بلا مساحة ولا حجم. أن تمشي طويلاً وبسرعة وأنت تخاف الأبنية العالية والزجاج النظيف. أن تقف طويلاً كي تمر السيارات. حين تكون فقيراً فمعناه ان تعيش عمرك مع الاشياء اليدوية. تدفع وترفع وتسحب وتشم ما يحترق وليس ما يزهر. ان تكون فقيرا معناه أنك لست ملائماً بالمرة لأجهزة التكييف ولست مناسباً للأرضيات الرخامية الصقيلة. اجمع وقسّم واطرح واضرب فستجد نفسك لا تملك من المدينة سوى طرقها الطينية ولا تعرف من التعليم سوى الرياضيات لأنك كثير الديون.
الفقراء لا يستهلكون الكثير من الاقمشة. نفاياتهم قليلة بسبب فلسفتهم التي تقول: لايوجد شيء بلا فائدة. من هذا الإيمان ولد التوق إلى الرحمة. الاغنياء يكسبون من قناعة الفقراء. العالم لا يفاصل بما يشتري ولكن يفاصل في ما يدفع لذلك ازدهرت الاموال.
الفقراء كائنات فضولية جداً. إنهم يتواجدون حيث تنعدم الفرصة. لا أحد من الاغنياء اكتشف طاقة السعي الرهيبة في العقلية الفقيرة ولا أحد من الفقراء يعرف انه هو الذي بنى رخاء العالم.
الرزق كذبة الأغنياء، والفقراء أذكياء أحياناً فهم يتواجدون في ساعات رخاء الغني ليفتحوا له ابواب النجاة. الفقير يذهب عادة الى بيته وهو مبتسم لما يحمل في كيسه بينما الغني يذهب دائماً الى الجنة.
الفقر لا يساعد على الحب لذلك توجد في مرآب النقل العام بسطات تبيع للرجال الذين جففتهم الشمس ملابس داخلية نسائية وعطور رخيصة وأمشاط برتقالية ووردية. لهذا السبب الفقراء أكثر غباءً في الإنجاب من الاغنياء.
العراق بلد القلب الكبير. إنه موطن الفقر الأصلي. في العراق لا توجد شوارع محترمة ولا توجد أبنية براقة والفقير يستطيع أن يذهب إلى أماكن عدة. إنه يشعر بعظمة نعمة شحة الكهرباء والماء التي تجعله يزدري أجهزة التكييف. إنه يستطيع شراء منتجات تافهة ويستطيع أن يلبس ما يخلعه الفقراء في بنغلادش وسريلانكا وكمبوديا ويستطيع تناول أدوية رخيصة ويدعو ربه أن يشفيه. وإذا ما فتحها الله بوجهه وصار سائق تاكسي فسيرفع خشمه ويشتم العالم. العراق بلد تستطيع أن تعيش فيه ومن غير المهم كم ستعيش مادام الفقراء يؤمنون أن الأعمار بيد الله
حمداً لله إننا نموت جميعاً.. حمداً لله ..